مناهج العارفين بين مقامي الحقايق والرقايق

METHOD OF KNOWERS BETWEEN STATUS OF REALITIES AND GENTLES

Dr. Boubakeur HASSOUNI الدكتور: بوبكر حسوني

University of Oran1 جامعة وهران1

hassouniboubakeur@gmail.com

Accepted: قُبل للنشر: **2018/10/07**	***Received:*** استلم: **2018/03/10**

ملخص:

هذا البحث قائم أساسا على مقام من مقامات التدين حيث مقام الاحسان الوارد في حديث جبريل والذي عبر عنه البعض بمقام الزهد أو التزكية أو التصوف.

ونظرا لما لحق هذا السلوك من زيادات بدعية وإضافات باطلة، والتي أخرجت هذا المقام عن أصله السني القائم على صفاء النفس وسلامة الباطن، جاء البحث كمحاولة لتحكيم المنهج الشرعي في هذا الباب من أجل معرفة الصحيح من الفاسد والسنة من البدعة.

الكلمات المفتاحية: العرفان؛ المقام؛ الحقيقة؛ التزكية؛ التصوف؛ الإحسان؛ السنة؛ البدعة؛ الأحوال.

Abstract:

This research is based primarily on a statu of holiness of religion, where the place of charity contained in the hadith of Jibril, which some have expressed in terms of asceticism, or mysticism.

Keywords : *knowing; statu; Truth; Recommendation; Sufism; Charity; sunnah; Innovation; Conditions.*

مقدمة:

بداية يجدر بنا في مقام التربية والعرفان أن نستعير كلمة قيلت في سياق الحديث عن أهل الحديث " فقه المحدثين في التراجم والأبواب"، واستثمارا لهذا المنحى المعرفي أقول: قصودُ العارفين وفهوم أهل التصوف في العناوين الحاوية للمضامين والأسفار الحاوية للأسرار والأنوار.

و بعد إمعان وإنعام فيما آل إليه مقام الإحسان(1) عند بعض أصحاب الدعاوى ممن يدعي التحقّق والتصوُّف كان لزاما الولوج لبيان القصد والسبيل، فكان أن هُديت إلى عنوان من خلاله نتبيّن المنهج الصحيح في دراسة مقامات وأحوال أهل العرفان في ضوء ما يُعرف عندهم بـ "الحقائق والرقائق"، ومن أبدع ما جادت به القرائح ما كتبه أحد فحول الجزائر إنه: أبو عبد الله المقري المسيلي التلمساني في كتابه الموسوم بـ: "الحقائق والرقائق"، والعجيب أنه درس مقامات التصوف وأصول التربية عند القوم حيث أخضعها لمعيار العلم ومحك النظر المتمثل في ميزان النقد المعرفي فميّز الغث من السمين والنّفاق من البوار، وفي هذا النّسق يندرج ما كتبه العلامة أحمد زروق من قواعد تضبط أحوال القوم حتى عُدَّ عندهم مُحتسب الصوفية.

وهذا دأب الفقهاء أهل التحقيق فهم لا يلجون الفنون إلا وقد لبسوا لكل حالة لبوسها، حيث استصحاب القواعد والقواطع الحاكمة، ذلك أن الرقائق والدقائق واللطائف لو جعل الحَكم فيها للعواطف والغرائز والإلهامات على حساب المنهج العلمي كان المآل القواصم والعواصف، وهذا ما عِيب به على القوم حيث الخرافات والخرقات.

ومن أوجه التهافت أن شرَّع هؤلاء أحكاما خِلوا عن المدرك الشرعي الصحيح تحت ما عرف بالإلهام الذي نبذه أهل الشأن بالعراء لما فيه من العوار والشنار(2).

و الاستقراء في دواوين المتصوفة دل على أن المسمى جانب الاسم في مواضع عدة، بينما سُمي الفن بالتصوف والمتشوف إليه صوفيا، لكن استحال الصفو كدرا بسبب ما لحق وغلث به من أفهام خاطئة وسلوكات باطلة وإسقاطات زائفة.

---

(1)إشارة إلى ما جاء في حديث جبريل الطويل حيث سأل النبي صلى الله عليه و سلم عن الإحسان فقال: " أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك " البخاري في خلق أفعال العباد 1/68 مسلم 106 أحمد في المسند 2924

(2) نثر الورود على المراقي السعود محمد الأمين الشنقيطي 388 المكتبة العصرية صيدا بيروت .

و المتأمل يرى الناس حول ما شاده الأقدمون في هذا الشأن أحد رجلين[1]:

- رجل معتكف في ما شاده الأقدمون مسلما مذعنا ناظرا بعين العواطف والذوق المحكوم بالنسبية غالبا.
- والثاني آخذ بمعوله في هدم ما مضت عليه القرون وأتت السنون فكانت الكواسر في هدم الأواصر.

وفي كلتا الحالتين ضرر كبير.

والنهج الوسط الذي ينجبر به الجناح الكسير هو قبول الرقائق ما لم تصادم الحقائق والتسليم بالأحوال ما لم تعارض القواطع وباستثمار هذا المهيَع الرشيد يحصل المقصود ويكتمل المرغوب ويدفع المرهوب حيث مقام التربية توفيةً وترقيةً وتنقيةً.

والإمام الهمام أبو حنيفة النعمان عبر عن أسفه من القطيعة الحاصلة بين المقامين حينما قال: "سير الرجال أحب إلي من كثير من الفقه"[2] فلعله يقصد الفقه بلا روح والمباني بلا معاني والأسفار المجردة عن الأسرار، وهذا حين تكون العبادات مجرد طقوس وحركات معتادة على حساب العروج الروحي والسمو النفسي.

ومن خلال هذا المقال أريد الجواب عن إشكال مفاده:

هل أهل التصوف والتربية اعتمدوا في الأحوال والمقامات العرفانية منهجا علميا خاصا وأخضعوا الرقائق الصوفية للحقائق العلمية أم أن الأمر مجرد عن كل هذا ؟.

وكيف التوفيق بين أرباب الصنعة فمن قائل:

وكان ما كان مما لست أذكره ** فظن خيرا ولا تسأل عن الخبر[3].

وقول ابن بري رضي الله عنه: " إذا اتسعت الرؤية ضاقت العبارة " [4]

---

(1) العبارة مقتبسة من كلام الإمام ابن عاشور في مقدمة تفسيره حيث صنّف الناس و موافقهم من تفسير القرءان إلى طرفين ووسط ، و ما يقال هما يقال في شأن التصوف . التحرير و التنوير مج1 /ج1 ص 07 دار سحنون تونس .

(2) ينظر في هذا المعنى الإعتصام الشاطبي 73/1 دار الكتاب العربي ببيروت تحقيق عبد الرزاق المهدي ، أزهار الرياض في أخبار عياض 06/1

(3) البيت لابن المعتز ينظر كتاب شعر ابن المعتز يحي الصولي دراسة وتحقيق د/ يونس السامرائي دار الثقافة و الفنون العراق 1978 .

(4) المواقف و المخاطبات محمد بن عبد الجبار النفري 51 دار الكتب العلمية بيروت 1417-1997

وقول إمام الطائفة أبي القاسم الجنيد "الطريق إلى الله مسدود إلا باتباع أثر الرسول"

والجواب عن الإشكال فيه سد الفجوة وتقليص الهوة بين القوم وإعادة وشائج الوصال وأواصر النسب مع الاستعانة بما جادت به قرائح العلماء كالإمام المقري والغزالي وأحمد زروق وغيرهم، كل هذا تشوفا وتشوقا إلى مقولة أحد العارفين:

عباراتهم شتى وحسنك واحد ** وكل إلى ذاك الجمال يشير.

وقول سيدي أحمد زروق في القواعد "لا يلزم من اختلاف المسالك اختلاف المقصد فقد تتعدد المسالك لمقصد واحد"[1].

لقد ورّث الفقهاء مقولة " ما أحوجنا إلى رخصة من فقيه ثقة "[2] وفي هذا السياق يقال أيضا " ما أحوجنا لطيفة من صوفي ثقة ".

ومن مقاصد البحث إعادة بعث منهج النقد والتمحيص في بناء المعارف وتوجيه السلوك الإنساني عملا واعتقادا وأخلاقا، وصولا إلى تديُّن صحيح وسلوك مليح واعتقاد رجيح كما هي مقاصد البعثة المحمدية على صاحبها أزكى الصلاة وأتم التسليم.

بداية قد لا تنقدح في الأذهان ثلة من التساؤلات حول ما هو مدون في التراث الصوفي، من تلك الإشكالات قولهم: فلما أُحرج القوم وطولبوا بالدليل والتأويل لبعض المبهمات والموهمات التي عُدت من مُهمات التصوف كان الخطر أعظم حيث الخروج عن الجادة إلى البنيّات، قالوا هي أذواق وأشواق ودقائق ورقائق تعتري النفوس وتقتحم الجنان يعسر عن بيانها اللسان، وقد لا يطاوع القلم على كشف المستور وبيان المخبوء.

إذا فالكلام عن أذواق ولا رأي لمن حُرم الذوق، إذ من ذاق عرف ومن عرف اغترف ومن اغترف ذرف، واشتهر القول عندهم: إنه علم أذواق لا أوراق.

فقال قائل: إذا كان الأمر كما وصف فمتى وكيف وأنى الوصول إلى الغرض المأمول ؟.

---

(1) غاية القرب في شرح نهاية الطلب الحبيب محي الدين العيدروس 86 ، الكشف عن حقيقة الصوفية محمود عبد الرؤوف القاسم بدون معلومات النشر و التاريخ

(2) جاء عن سفيان الثوري قوله: " إنما العلم عندنا الرخصة من ثقة ، فأما التشديد فيحسنه كل أحد " جامع بيان العلم و فضله ابن عبد البر رقم الحديث 911 ، آداب الفتوى النووي 37

فقيل له: بعد طول صبر واصطبار وسلوك.

وبعد نظر وإمعان قال المخالف: هذه حجج من تهاوت براهينه وتهافتت أقواله، فستر عجزه بدواعي عدم الاقتدار، ولسان الحال: ليس كل ما يعرف يقال، ولعله عوّل على ما في السنة الصحيحة عن أبي هريرة رضي الله عنه "ورثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمين: علم نبلغه للناس وعلم لو بلغناه لضربت رقابنا"[(1)]

و إذا ولجنا مقام الأصول نرى عتبا من الفحول على من عرف الاستحسان قائلا: دليل ينقذف أو ينقدح في ذهن المجتهد يعسر عليه التعبير عنه[(2)].

ووجه العتب عبارة ينقذف إذ المقام تحكمه الضوابط والقواعد العلمية، فلا كلام عن قذف أو إلهام، وازداد العتب حالة عجز المجتهد عن التعبير والبيان عما عبر عنه بالقذف، فرُدَّ هذا التّصور لخروجه عن المنهج.

ولقد تكلم الأصوليون في معرض بيان مصادر التشريع التي تستقى منها الأحكام على مصدر الإلهام والمنام، فكان المذهب الرد والإهمال، وأن الأحكام لا تحصّل إلا من نص أو معقول نص أو إجماع صحيح أو استصحاب حال أو مصلحة معتبرة، وإلاّ: فماذا بعد الحق إلا الضلال.

وفي المراقي السعود يشير سيدي عبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي إلى الذرائع عن باب الإلهامات والإشارات التي يقول بها بعض أهل التصوف، على أن مناط المنع راجع إلى مُدركين: عدم المستند أو غياب الشاهد الاعتباري وسد باب المفاسد والمهالك.

وهذا نص كلامه[(3)]:

وينبذ الإلهام بالعراء ** أعني به إلهام الأولياء
وقد رآه بعض من تصوفا ** وعصمة النبي توجب اقتفا
لا يحكم الولي بلا دليل ** من النصوص أو من التأويل

---

(1) البخاري 120 فتح الباري ابن حجر 216/1 .

(2) الإحكام في أصول الأحكام سيف الدين الآمدي 163/4 تحقيق سيد الجميلي دار الكتاب العربي ط3 / 1998 لبنان ، الموافقات الشاطبي 116/4 دار الفكر بيروت علّق عليه الشيخ حسنين مخلوف ، أصول الفقه الإسلامي د/ وهبة الزحيلي 737/2 دار الفكر الإسلامي المعاصر لبنان ط1 1986

(3) نثر الورود على المراقي السعود محمد الأمين الشنقيطي 388 المكتبة العصرية صيدا بيروت .

التعويل على قاعدتي السد وعدم المدرك في رد الإلهام:

و الناظر في مسوغ الرد التعويل على قاعدة السد، لأنه لو فتح لولج كل دعيّ وغوي، وربما تفث في روع المنتسب الشيطان أوهاما وأباطيل ظنها واردات الرحمن وأسرار المنان، ولقد حصل مثل هذا لكبار علماء هذا الفن من أمثال عبد القدر الجيلاني، ولكن كان الخلاص بسبب قوة بصيرته وسلامة سريرته ورسوخه في العلم، ففرّق بين الوارد الرحماني والوارد الشيطاني.

فالعلم وحده هو المعيار والميزان الذي به الميز بين الصحة والبطلان في مقام الحقائق والرقائق.

يقول أبو العلاء المعري:

هل صح قول من الحاكي فنقبله ** أم كل ذاك أباطيل وأسمار

أما العقول فآلت أنه كذب ** والقول غرس له بالصدق أثمار

و معلوم أن قاعدة السَّد[1] والفتح مناطة بالصلاح والفساد تزاحما وتناوشا من جهة وبالصلاح جلبا وتكثيرا واعتبارا، وبالفساد درءا ودفعا وتقليلا، فالسَّد حيث الفساد عمّ والفتح حيث الصلاح طمّ.

وأما عن عدم الدليل والمدرك فالأمر بيّن، فليس سهلا قبول الواردات والتسليم لها في هذا المقام لأنه سلوك واعتقاد وتعبّد، والأصل في هذا الشأن المنع والحرمة والتوقف إلاّ بدليل، ولا دليل شاهد بالقبول والاعتبار

فإذا كانت المصالح لا تُقبل إلا إذا شهد لها شاهد بالاعتبار كليا أو جزئيا[2]، فكذلك القول هنا لا تُقبل اللطائف ولا الرقائق إلا بشاهد معتبر.

وإنما تقبل الواردات إذا شهدت لها الشواهد، ومن هذا القبيل التفسير الإشاري، فإن قيل ابن عباس مجيء نصر الله في صورة النصر بقرب وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم،

وهذا لا يدل عليه السياق ولا يشهد له اللسان، قلنا له دليل معتبر هو إقرار المعصوم صلى الله عليه وسلم وكفى به شاهدا ودليلا.

---

(1) المراد سد الذرائع و فتحها ينظر أصول الفقه الإسلامي د/ وهبة الزحيلي 873/2 .

(2) المراد بالشاهد الكلي المصالح المرسلة و الشاهد الجزئي القياس الأصولي ، مقاصد الشريعة الإسلامية الطاهر بن عاشور 309 تحقيق و دراسة محمد الطاهر الميساوي دار النفائس الأردن ط2 / 2001

وقفة مع كتاب أبي عبد الله المقري " الحقائق والرقائق "

هذا من أنفس وأعظم ما كتب في مجال التصوف والتربية، وتتجلى مظاهر الجمال فيه من جوانب عدة، منها حسن العبارة وسلامة المعنى وروعة الأسلوب إلى جانب قوة المضمون ورقة المعاني وروعة الأسرار.

إلا أن الجانب الذي استوقفني في هذا السفر هو تكريس المنهج العلمي ة إجراء الموازين الشرعية والقوانين المعرفية في مقام العرفان أو التربية الصوفية.

فغالبا ما يسوق الحقيقة بدليلها وحجتها، وأما الرقيقة فلا تخرج الإطار الأكبر وإن لم يشهد لها شاهد جزئي، فالكلي كاف في هدا المقام لأنه قد يصل إلى درجة القطع أو يقرب، لأنه تظافرت حوله الأدلة واجتمعت عليه الحجج، **إذ للاجتماع خاصية ليس للافتراق**[1] **كما رسم هذا مفخرة الأندلس الإمام الشاطبي الصوفي**، أقول الصوفي لأنه جاد علينا بمشاركات هامة في مقام بيان أصول التصوف السني الصحيح في كتابيه الموافقات والاعتصام، ذكر هذا في معرض بيان المقاصد التابعة وشروطها فذكر اختلاف العلماء في جواز التعبد والتبتل طلبا لنيل الولاية والمكاشفة[2].

ومن الدلائل المزج بين الحقائق التي تعدّ شواهد وأدلة في نفسها مع الرقائق باعتبارها متفرعة عنها، وأن ما سيق من لطائف لا يخرج عن إطار الحقيقة ونسق الشريعة، وليس لزاما إيراد مستند جزئي عن كل رقيقة إذ هذا متعذر في الفقه العملي حيث التديّن والتكليف، فكيف بهذا المقام، لأن الجزئي لا يقوى تغطية كل الأحكام والواردات، ولحل هذا الإعضال جاءت نظرية الإلحاق لتوسيع النص الشرعي وتكثير روافده.

و**الحقيقة** معناها في الاصطلاح الصوفي مرتبة من العلم والانكشاف لها نورانيتها في القلب وإشعاعها في العقل وأثارها في طهارة الروح.

وأما **الرقيقة** فهي اللطيفة الروحانية وقد يطلق على الواسطة اللطيفة الرابطة بين الشيئين كالمدد الواصل من الحق إلى العبد، وقد تطلق الرقائق على علوم الطريقة وكل ما يلطّفُ به سر العبد وتزول به كثافات النفس.

---

(1) الموافقات 24/1

(2) ساق الشاطبي هذه المسألة و هي التنسك و التعبد طلبا لنيل درجة الولاية و المكاشفة في معرض كلامه عن المقاصد الأصلية و التابعة و هذا نص كلامه " بأنه جعل عبادة الله وسيلة إلى ذلك وهو أقرب إلى الإنقطاع عن العبادة لأن صاحب هذا الفصد داخل بوجه ما تحت ومن الناس من يعبد الله على حرف " 283/2 .

وهذا النهج ترجمه واستثمره المقري في كتابه فنراه وسّع الروافد وكثّر المناهل الّتي تستقى منها اللطائف والرقائق، فإنه وإن ضاق الجزئي ففي الكلي فسحة ومنحة، وهذا دأب العام الرباني يستثمر علمه وينزّل أصوله في شتى الوقائع والفنون بُغية توجيه وترشيد السلوك الإنساني.

فليس عسِرا أن تحيط بالقواعد وتحفظ المناهج، بل العسير مراعاتها واستثمارها عند الحاجة، حيث صناعة المعارف وبيان الخطإ من الصواب في تدين الإنسان.

وعند النظر يقال ما بره من برع من أهل العلم إلا بحسن التوظيف والتوصيف، حيث إتقان التأصيل والتأويل والتنزيل، والتمكن من الثلاثي الضابط لكل المعارف استنباطا وارتباطا وانضباطا.

عظيم عمل من يُسدي إليك معرفة صحيحة، ولكن الأعظم منه من يعلمك كيف تصنع المعارف وتبنى العلوم وبهذا فضُل من فضُل، وهذا شأن الرواد في كل فن وعلم كالشافعي في الأصول والجرجاني في البلاغة والشاطبي في المقاصد، وفي التصوف نذكر القشيري ورسائله والغزالي وإحياءه وزروق وقواعده.

نماذج من الحقائق والرقائق:

حقيقة: الخلوة منزل الفكر، وفي بيته يُؤتى الحكم، وباب هذا البيت العلم ﴿**وأتوا البيوت من أبوابها**﴾ [البقرة 189].

رقيقة: نظر رجل إلى امرأة عفيفة فقالت له يا هذا: غُض بصرك عما ليس لك تنفتح بصيرتك فترى ما هو لك

شاهد الحقيقة نص آية قرآنية، وأما الرقيقة فلها شواهد عدة تندرج تحت الأثر المشهور " من ترك شيئا لله عوضه الله عز وجل خيرا منه "[(1)]، فمنترك باب الشيطان وقرع باب الرحمن انثالت عليه الأسرار وانهالت عليه الأنوار ونال الأمل.

رقيقة: من ضحك في نوم الغفلة بكى عند الانتباه، فإن الأضغاث أضداد.

الغفلة إشارة إلى الدنيا والنفس، والانتباه إشارة إلى الآخرة والأصل في هذا ما ورد "الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا"[(2)].

حقيقة: علامات المحبة الإفلاس والاستئناس قلت: الإفلاس التجرد إلا عن الخليل، والاستئناس الاستيحاش إلا منه.

---

(1) رواه أحمد في المسند 5/263 إسناده صحيح و البيهقي في الزهد .

(2) هذا من كلام الإمام علي رضي الله عنه و ليس حديثا مرفوعا ينظر المقاصد الحسنة السخاوي 1240 ، الدرر المنتثرة السيوطي 427 .

وثمة **حقيقة** صرّح فيها المقري بوجوب اقتفاء الدليل وأن من فقده ضل السبيل واهتدى إلى غير قبيل فقال: "**لا تُقدمنّ إلاّ بدليل، واحذر ما لا ينفع ما استطعت فقد يضر، ثمّ انظر فلا حرج عليك إن جهلت ما لا تُكلف علمه، وأخاف عليك سوء عاقبة الهجوم**".

وقفة مع سيدي أحمد زروق وقواعده:

ومن الإضافات الجليلة في باب توظيف المنهج العلمي النقدي في الجانب الصوفي ما أبدعه الفقيه المالكي أحمد زروق البُرنسي دفين مصراتة في كتابه الرائع "قواعد التصوف".

وهذا ما بينه الباحث المغربي عبد الكريم بناني في مقال نُشر في مجلة قوت القلوب الّتي يُصدرها مركز الإمام الجنيد ضمن العدد الرابع شهر ماي 2014 تحت عنوان " منهج الإمام أحمد زروق في تصحيح الفكر الصوفي من خلال كتاب قواعد التصوف ".

قال: "وسبب تأليف الشيخ زروق لهذا الكتاب هو اختياره لمنهج تصحيحي في الفكر الصوفي اعتمد الردّ على المبتدعة من المتصوفة الّذين شاهدهم ورأى افتتان الناس بهم، حيث قام بحصر بدعهم وبيّن فاسدها، كما بيّن التصوّف الصحيح وقواعده وردّها إلى الكتاب والسنة وسيرة الصوفيين الأوائل، وبيّن أنّ الصوفي الحقيقي هو من يلتزم بالكتاب والسنة.... ونقل من هذا الكلام عن أساطين أهل التصوف كالجنيد".

وهذا كلام عميق قوي، ومقصوده ابدأ طريقك إلى الله وسلوكك إليه فقيها حيث العلم بالكتاب والسنة ومنهج الفهم، فإذا حصّلت الخيرية بالتفقه في الدين تكون قد حصّلت القانون والحصن، فلا عليك أن تلج باب العرفان والأذواق لوجود المعيار والمسبار الّذي به الميز بين الزائف والنَّفاق.

في حين اللّوم لمن بدأ صوفيا بلا فقه ولا دراية، هنا الخلل والابتداع وسوء الفهم عن الله ورسوله، فمن دخل هذا المجال بلا فقه يكون كحاطب ليل وجارف سيل.

ولقد أرجع الشيخ زروق في القاعدة 216 بواعث الإنكار عن المتصوفة فحصرها في خمسة منها: " رقة المدرك، ومنه وقع الطعن على علومهم في أحوالهم إذ النفس مسرعة لإنكار ما لم يتقدم له علمه "[1].

(1) قواعد التصوف 257 تقديم و تحقيق عبد المجيد خيالي دار الكتب العلمية بيروت .

وقال في القاعدة رقم 5 مشيرا إلى ضرورة إقامة الحجة على لطيفة أو رقيقة: " إسناد الشيء لأصله، والقيام فيه بدليله الخاص به يدفع قول المنكر لحقيقته، واصل التصوف مقام الإحسان الّذي فسره رسول الله صلى الله عليه وسلم بـ: " أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تراه فإنه يراك "[1].

فكلامه صريح في تهافت الدليل وضعف المستند من مسوغات الإنكار وبواعث الاعتراض على المتصوفة.

ضرورة ضبط الاصطلاح وبيان المرامي:

من مظاهر الجمع بين الحقائق والرقائق أو بين المنهج العلمي والتصوف بيان مرادات القوم وعباراتهم وكلماتهم لأن الضبط كما هو معلوم من مقاصد الشرع، ولقد نصّ ابن عاشور أنّ أوّل ما قصد الشرع إليه التفريق بين المواهي والحقائق خوفا من الوقوع في مظنّة الخطل والعطل، فالضبط أقرب إلى الانقياد ما وُجد إليه سبيل.

فكم من بريء اتهم وأُدين بسبب عبارة قالها هي حمالة ذات وجوه، فحملت على غير مراد ومقصود صاحبها، بل نرى أناسا كُفروا بسبب عبارات تحتمل معان، والخلل هو إطلاق الكلمات وإرسال العبارات على عواهنها بلا ضبط أو تحديد، **فبيان المراد يقطع الإيراد**

في مقام الأصول نرى في تراث مدرسة العراق مسلك الاستحسان الذّي برع فيه الأحناف، باعتباره من الإحسان والإتقان في اختبار الأحكام واختيارها وتوجيهها على ضوء المصلحة، انطلاقا من الآية ﴿**الّذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه**﴾ [الزمر]، في حين تلقفها آخر ووجهها توجيها مغاير حيث الحُسن المجرد والتّلذّذ والتّشهي وهذا ما حمل الشافعي أن يُصرح قائلا " من استحسن فقد شرّع " والبون كبير بين الفريقين، و**السبب عدم بيان المراد وضبط الاصطلاح**.

وفي هذا السياق يقال للقوم هلاّ شرحتم المراد وبينتم الاصطلاح، لا جرم وأنه في معظمه لا يخرج عن سُوريْ الشريعة العظيمين كما هو تعبير الإمام الشعراني رحمه الله في كتابه الميزان.

وهذا يُعرف في الدراسات الحديثة ببيان الحقل المعرفي المعبّر عنه في التراث الإسلامي برعي فن التخاطب، وذلك أن الكلمة قد تلوكها أفواه العلماء تارة في الفقه العملي وقد تلاج باب الفقه الأكبر وفي نفس الوقت تروج في باب التصوف والتربية، فالّذي لا يُراعي الحقل المعرفي والمقام يقع في الخطأ ظانا أن المفهوم واحد وإن اختلف الحفل في حين المراد يختلف وشُحنت الكلمة بتصوّر أو مفهوم جديد غير الأول.

---

(1) قواعد التصوف 22 .

وتنزيلا لهذه الحقائق يقال:

كانت الرقائق والدقائق تُؤخذ في زمن الرسوخ حيث الصفاء والنقاء لا يُسأل عنها، قلماّ ركب الناس الصعب والذلول وولج الباب الأدعياء والأغبياء لزم أن يُقال لهم: سمُوا لنا أسانيدكم ورجالكم ومشايخكم ومصطلحاتكم وأحوالكم.

وهذا ما جعل سيدي أحمد زروق إلى التّوقف عن إصدار أحكام على منظر الفكر الصوفي الفلسفي كابن عربي الحاتمي والعفيف التلمساني وابن سبعين ومن نحى نحوهم لأن تصوفهم ينطوي على كثير من المبهمات والموهمات، ولا يصلح أن يقرأ كُتبهم إلا عا لم متمكن يعتبر المعنى ولا يتقيد بالمبنى

فكثير من المآخذ على المتصوفة كانت نتيجة إطلاق الكلام على عواهنه وأرسال الكلمات دون بيان المفهوم، فإذا نظر إليها زائغ القلب أو قليل العلم رأى ظاهرها يُخالف مقتضى الشرع، فكان التّحامل من هذا السبيل، فكان الواجب تكريس المنهج العلمي لحل هذا الإشكال **فالمقترح هو ضبط المصطلح.**

خاتمة:

ما تقدّم عرضه ليس له بواعث أو خلفيات سوى المساهمة في بناء البيت الصوفي وإعادة تجديده وترشيده مما شانه من خرافات ومخالفات شوّهت صفوه وكدّرت معينه، فهذا جهد المقِل يُراد به إرساء منهج التكامل المعرفي في علوم الشريعة، القائم على أساس منهج النقد الّذي حصّله العلماء استنباطا واستقراء من النّص ومعقوله ومن إبداعات السلف واستدراكات من خلف، فالعلوم مِنحٌ إلاهية والفُهوم أرزاق وقد يحوي المتأخر ما لم يحويه المتقدم ولا عجب أن يصنّف أحمد زروق في مقام محتسب الصوفية، فالقصد صيانة وحراسة علم التصوف من كل وارد ودخيل، وبيان ما علق وغلث به من براثن الخرافة وطِلّسمات أهل الزيغ والضلالة وشطحات أهل التِّيه والغفلة.

وتحصيل هذا المنهج جدير وحقيق بإرجاع التصوف إلى صفائه ونقائه، وإزالة ما كدّره، فالقصد إرجاع الهيبة بعد الخيبة بالمتصوفة وإبراز المكانة العالية للشيوخ لأنه إذا عُرف الزائف ظهر النَّفاق الجيد وإذا انجلى الإصباح أغنى عن المصباح.

قائمة المصادر والمراجع:

1. الإحكام في أصول الأحكام الآمدي تحقيق الدكتور سيد الجميلي دار الكتاب العربي لبنان ط3 -1998

2. أصول الفقه الإسلامي وهبة الزحيلي دار الفكر الإسلامي المعاصر لبنان ط1-1986
3. تفسير التحرير والتنوير الطاهر بن عاشور دار سحنون تونس.
4. جامع بيان العلم وفضله ابن عبد البر الأندلسي.
5. الدرر المنتشرة في الأحاديث المنتشرة جلال الدين السيوطي.
6. غاية القرب في شرح نهاية الطلب الحبيب محي الدين العيدروس.
7. قواعد التصوف أحمد زروق تقديم وتحقيق عبد المجيد الخيالي دار الكتب العلمية بيروت.
8. الكشف عن حقيقة الصوفية لأول مرة في التاريخ محمود عبد الرؤوف القاسم.
9. المقاصد الحسنة السخاوي.
10. مقاصد الشريعة الإسلامية الطاهر بن عاشور تحقيق ودراسة محمد الطاهر الميساوي دار النفائس الأردن ط2- 2001
11. الموافقات في أصول الأحكام الشاطبي دار الفكر بيروت علق عليه الشيخ محمد حسنين مخلوف.
12. المواقف والمخاطبات محمد بن عبد الجبار النفري دار الكتب العلمية بيروت 1417-1997
13. نثر الورود على المراقي السعود محمد الأمين الشنقيطي المكتبة العصرية صيدا بيروت.

